مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية في

العراق

ملخص

التقرير السنوي لعام ٢٠١٦

كانون الأول ٢٠١٨

جدول المحتويات

1. مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية 1
1.1 مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية 1
1.2 تنفيذ المبادرة في العراق 1
1.3 الهدف من التقارير الموجزة 3
2. الإطار القانوني 4
2.1 نبذة عامة حول الإطار القانوني 4
2.2 التراخيص وعقود القطاع الإستخراجي 5
2.2.1 قطاع النفط والغاز 5
2.2.2 قطاع التعدين والمعادن 8
3. معدلات الإنتاج والتصدير 9
3.1 الإنتاج 9
3.1.1 إنتاج النفط الخام 9
3.1.2 إنتاج الغاز 10
3.2 الصادرات 10
4. تحصيل الإيرادات 12
4.1 أنواع الإيرادات 12
4.2 الأهمية النسبية للإيرادات 13
4.3 إعداد تقارير الإيرادات ومطابقتها 13
4.4 إيرادات ومدفوعات أخرى جرت مطابقتها 14
5. تخصيص الإيرادات 15
5.1 إيرادات الموازنة الإتحادية 15
5.2 التحويلات المحلية 16
6. أثر الصناعات الإستخراجية على الإقتصاد العراقي 17
7. النتائج والتوصيات 19

1. مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية

1.1 مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية

مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية (المبادرة) منظمة عالمية تهدف لزيادة شفافية الصناعة الإستخراجية وبالتالي زيادة مسؤولية حكومات البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. حيث يتطلب الامر التزام الدول المشاركة في المبادرة نشر تقارير سنوية تفصح عن إيرادات إستخراج الموارد الطبيعية للبلاد من خلال مطابقة مدفوعات الشركات العاملة في الصناعات الإستخراجية مقابل إيرادات الحكومة، وذلك وفقاً لمعايير المبادرة[1]. إضافة إلى ذلك، يجب أن تفصح هذه التقارير عن معلومات سياقية حول قطاع الصناعات الإستخراجية في البلاد مثل الأطر القانونية والمالية التي تنظم هذا القطاع وتوزيع إيرادات القطاع الإستخراجي ومساهمات القطاع المباشرة وغير المباشرة في الإقتصاد.

المصدر: موقع المبادرة الإلكتروني[2]

1.2 تنفيذ المبادرة في العراق

يعد العراق غنياً بموارده الطبيعية ومن أهمها النفط الخام والغاز الطبيعي اللذان يعدان مصدراً غير مستغل للموارد الهيدروكربونية نتيجة لسنوات الحرب الطويلة والعقوبات الدولية؛ حيث لا يزال إحتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي غير مستغل. إضافة للنفط الخام والغاز، فضلاً عن موارده المعدنية وأهمها الكبريت والفوسفات.

يلخص الجدول أدناه إحتياطيات النفط الخام والغاز والمعادن في العراق لسنة 2016.

المادة	الإحتياطي
النفط الخام	148.4 مليون برميل
الغاز	134.9 تريليون قدم مكعب قياسي
الكبريت	600 طن متري
الفوسفات	10,000 مليون طن
الحجر الجيري	8,000 مليون طن

المصدر: وزارة النفط ووزارة الصناعة والمعادن

تم إعلان إلتزام العراق بالمبادرة في آذار سنة 2010 وأعلن مجلس المبادرة عن ترشيح العراق للمبادرة.

[1] https://eiti.org/document/standard
[2] https://eiti.org/who-we-are

تم التعاقد مع شركة ارنست ويونغ، من قبل مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية في العراق، لإعداد التقرير السنوي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لسنة 2016. تم إعداد التقرير بما يتماشى مع القواعد الإرشادية لمعيار المبادرة، وقد قام مجلس أصحاب المصلحة بالإشراف على عملية إعداد التقرير. ويتكون مجلس أصحاب المصلحة من ممثلين للحكومة والشركات (الصناعة) والمجتمع المدني.

يوضح الرسم البياني التالي جدولاً زمنيًا للأحداث منذ إعلان العراق إلتزامه بالمبادرة:

Jan-2010	• *Iraq declared its commitment to the EITI*
Mar-2010	• *Iraq Became an EITI Candidate Country*
Dec-2011	• *First IEITI report was published (covering the calendar year 2009)*
Dec-2012	• *Second IEITI report was published (covering the calendar year 2010)* • *Iraq Became an EITI Compliant Country*
Dec-2013	• *Third IEITI report was published (covering the calendar year 2011)*
Dec-2014	• *Fourth IEITI report was published (covering the calendar year 2012)*
Dec-2015	• *Fifth and Sixth IEITI reports were published (covering the calendar years 2013 and 2014)*
Dec-2016	• *Seventh IEITI report was published (covering the calendar year 2015)*
Dec-2018	• *Eighth IEITI report was published (covering the calendar year 2016)*

1.3 الهدف من التقارير الموجزة

تعد تقارير المبادرة مصدراً مهماً للمعلومات حول إدارة البلد لإيرادات الموارد الطبيعية. وتهدف التقارير إلى تحسين المسؤولية وتعزيز الثقة العامة فيما يتعلق بالإيرادات المتحققة من موارد البلد من النفط والغاز والموارد المعدنية. ومع ذلك ونظراً لتعقيد الموضوع، يتم نشر تقارير موجزة من أجل تقديم المعلومات الأساسية الواردة في تقارير المبادرة بشكل مبسط ومفهوم. ويهدف التقرير الموجز هذا إلى:

- تقديم نبذة عامة حول حوكمة القطاع الإستخراجي؛
- تلخيص المعلومات المالية الرئيسية حول مدفوعات الشركات والإيرادات الحكومية خلال السنة المالية 2016؛ و
- تقديم ملخص للنتائج والتوصيات.

إنّ هذا التقرير هو تقرير موجز وتجب قراءته مع التقرير الكامل لمبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية في العراق لعام 2016، والذي تم نشره على الموقع الرسمي للمبادرة أو الموقع الإلكتروني للمبادرة[3].

[3] http://ieiti.org.iq/en/listing/reports-and-publications/annual-report

2. الإطار القانوني

2.1 نبذة عامة حول الإطار القانوني

يتكون النظام الإتحادي في جمهورية العراق من عاصمةٍ وأقاليم ومحافظاتٍ لامركزيةٍ وإدارات محلية. ويشكل إقليم كردستان جزءً من جمهورية العراق الإتحادية ويخضع ويدار من قبل إدارة إقليمية.

وفي غياب قانون يحكم الموارد الهيدروكربونية في العراق الإتحادي، يخضع هذا القطاع للدستور العراقي وعدد من القوانين واللوائح. ووفقاً للدستور العراقي، يعد النفط والغاز ملكاً للشعب العراقي في كافة المناطق والمحافظات. وتنص المادة 111 من الدستور العراقي على الأساس القانوني لتنمية القطاع علماً أن "النفط والغاز يعدان ملكاً للشعب العراقي في كافة المناطق والمحافظات". وتحدد المادة 112 مسؤولية الحكومة الإتحادية بالتنسيق مع حكومة الإقليم والمحافظات المنتجة غير المنضوية بإقليم في صياغة السياسات الاستراتيجية لتنمية ثروة النفط والغاز. وتتطلب المادة توزيعاً عادلاً لإيرادات النفط والغاز وفقاً للنسبة السكانية في جميع أنحاء البلاد.

وبإستثناء حكومة إقليم كردستان، فإن الموارد الطبيعية في العراق تحكمها سلطة مركزية حيث تمتلك الحكومة كافة الموارد الطبيعية، وتنتج وتنقل وتبيع وتحاسب عن كميات النفط الخام المنتج والمصدّر أو المستخدم محلياً. أسست وزارة النفط عدد من شركات النفط والغاز الوطنية وفوضت لها بعض المهام في مجالات الإستكشاف والحفر والإنتاج، والنقل والتوزيع والتسويق، والصناعة التحويلية.

قطاع الإستكشاف والحفر والإنتاج	قطاعات النقل والتوزيع والتسويق	قطاع الصناعة التحويلية الوطنية
شركة نفط الشمال	شركة تعبئة الغاز	شركة مصافي الشمال
شركة نفط ميسان	شركة تسويق النفط	شركة مصافي الوسط
شركة نفط الوسط	شركة خطوط أنابيب النفط	شركة مصافي الجنوب
شركة نفط البصرة	شركة توزيع المنتجات النفطية	
شركة نفط ذي قار	شركة ناقلات النفط العراقية	
شركة الحفر العراقية		
شركة الإستكشافات النفطية		
شركة غاز الشمال		
شركة غاز الجنوب		

يشار إلى هذه الشركات، لغرض تقارير المبادرة في العراق، كشركات مملوكة للدولة والتي قام مجلس أصحاب المصلحة بتعريفها وفقا لقانون الشركات العامة رقم 22 لعام 1997 (المعدل)، كشركات مملوكة بالكامل للدولة التي تتمتع بالإستقلال المالي والإداري.

2.2 التراخيص وعقود القطاع الإستخراجي

2.2.1 قطاع النفط والغاز

تتحمل شركات النفط الاستخراجية الوطنية مسؤولية تطوير حقول النفط والغاز في المحافظات التي تعمل فيها. وتقوم هذه الشركات بتشغيل بعض الحقول بشكل مستقل حيث يتم تخصيص تلك الحقول لشركات النفط الوطنية لغرض الإنتاج الوطني وفقا لخطط وزارة النفط وقرارات مركزية. وتقوم شركات النفط العالمية بتشغيل الحقول الأخرى بموجب عقود الخدمات[4] التي يتم منحها بموجب جولات التراخيص التي تعقدها دائرة العقود والتراخيص البترولية التابعة لوزارة النفط. تعتمد عقود الخدمات الممنوحة في العراق الإتحادي على قبول شركات النفط الدولية رسومًا ثابتة لكل برميل من النفط الخام (يُشار إليها بأجور الربحية) بدلاً من حصة مساهمة. وبموجب عقد الخدمة، تصبح شركة النفط الدولية "مقاول" لإحدى شركات النفط الاستخراجية الوطنية الخمس (شركة نفط البصرة، شركة نفط الشمال، شركة نفط الوسط، شركة نفط ميسان وشركة نفط ذي قار[5]) لتطوير حقول النفط ذات الصلة.

إضافة إلى ذلك، تشارك الدولة في ملكية تراخيص النفط والغاز من خلال شريك حكومي والذي عادة ما يملك ما بين 5-25٪ من إجمالي حصص الائتلاف في العقد.

أجرى العراق خمس جولات تراخيص من 2009 إلى 2018 وتم بموجبها منح حقول ورقع استكشافية لشركات النفط الدولية. ولكن بتأريخ نشر تقرير المبادرة لسنة 2016 فإن التراخيص الممنوحة بموجب جولات التراخيص الأربع الأولى فقط فعالة. لم تعقد جولات تراخيص خلال سنة 2016 وبالتالي لم يتم منح أي تراخيص جديدة لشركات النفط الدولية. وفيما يلي التراخيص الفعالة في العراق الإتحادي:

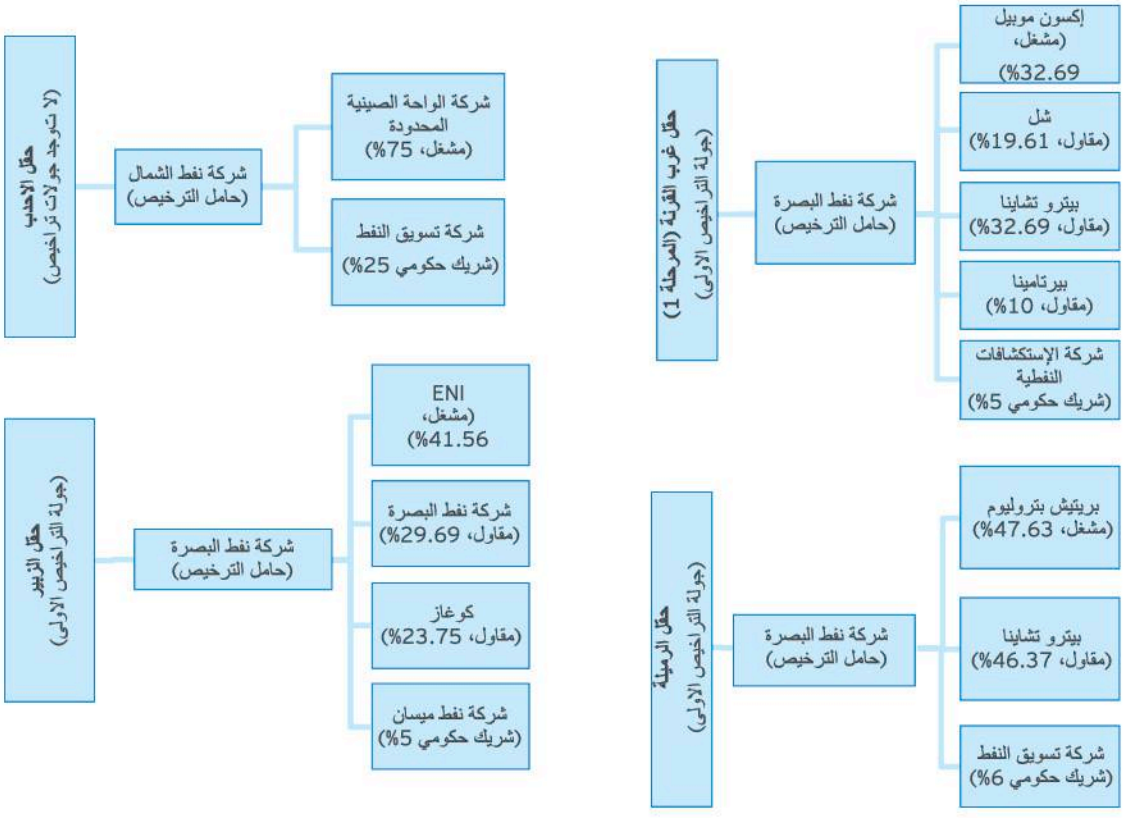

[4] تم إستخدام الأنواع التالية من عقود الخدمات في جولات التراخيص التي تديرها الحكومة الإتحادية العراقية:
- عقود الخدمات الفنية
- عقود الخدمات للتطوير والإنتاج
- عقود الخدمات للتطوير الإستكشافي والإنتاج
- عقود الخدمات لتطوير وإنتاج الغاز

[5] تم تأسيس شركة نفط ذي قار خلال شهر أذار 2017

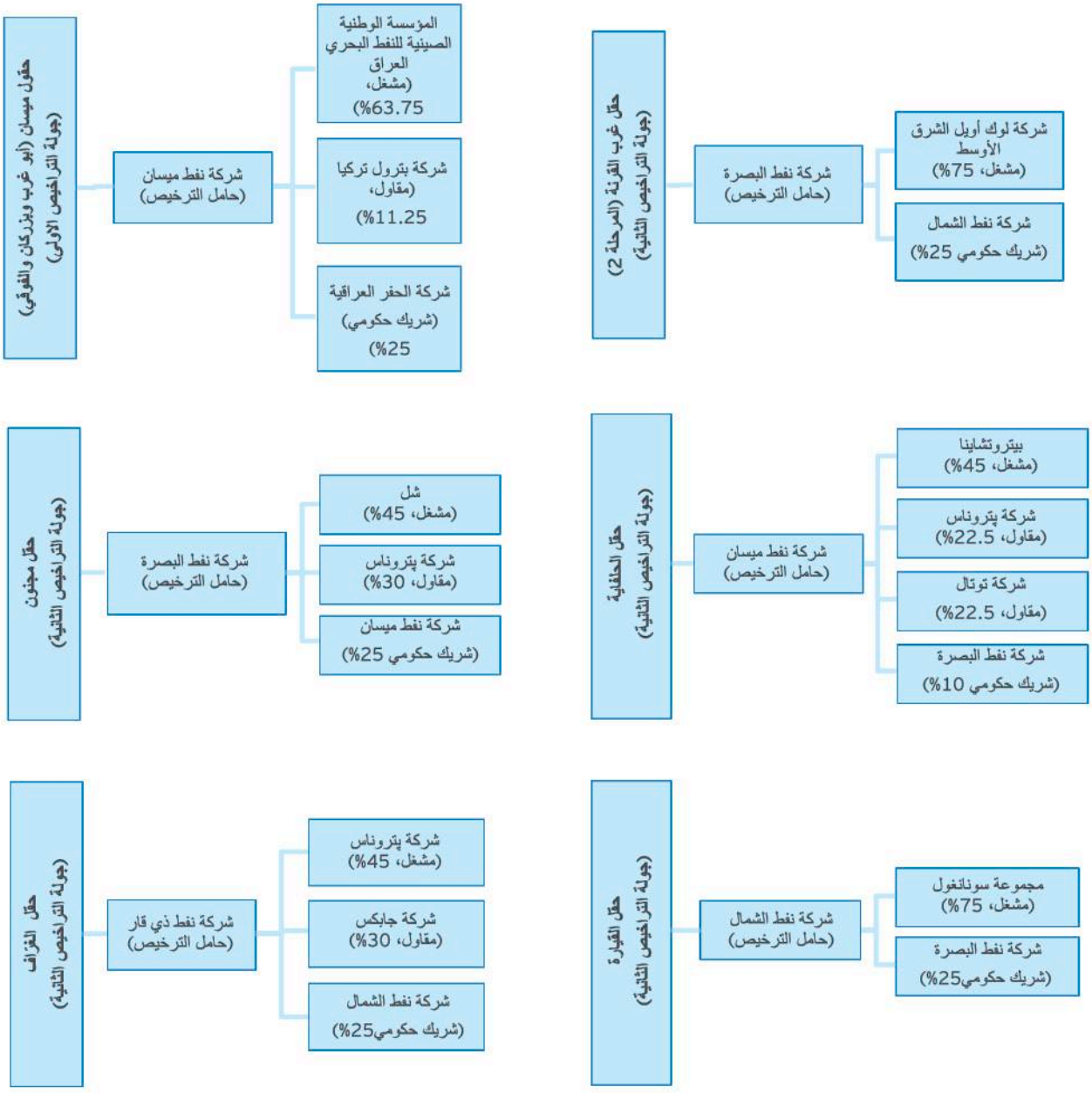
حقول ميسان (أبو غرب وبزركان والفكة)
(جولة التراخيص الاولى)
شركة نفط ميسان
(حامل الترخيص)
المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري العراق
(مشغل،
63.75%)
شركة بترول تركيا
(مقاول،
11.25%)
شركة الحفر العراقية
(شريك حكومي)
25%
حقل غرب القرنة (المرحلة 2)
(جولة التراخيص الثانية)
شركة نفط البصرة
(حامل الترخيص)
شركة لوك أويل الشرق الأوسط
(مشغل، 75%)
شركة نفط الشمال
(شريك حكومي 25%)
حقل مجنون
(جولة التراخيص الثانية)
شركة نفط البصرة
(حامل الترخيص)
شل
(مشغل، 45%)
شركة بتروناس
(مقاول، 30%)
شركة نفط ميسان
(شريك حكومي 25%)
حقل الحلفية
(جولة التراخيص الثانية)
شركة نفط ميسان
(حامل الترخيص)
بيتروتشاينا
(مشغل، 45%)
شركة بتروناس
(مقاول، 22.5%)
شركة توتال
(مقاول، 22.5%)
شركة نفط البصرة
(شريك حكومي 10%)
حقل الغراف
(جولة التراخيص الثانية)
شركة نفط ذي قار
(حامل الترخيص)
شركة بتروناس
(مشغل، 45%)
شركة جابكس
(مقاول، 30%)
شركة نفط الشمال
(شريك حكومي25%)
حقل القيارة
(جولة التراخيص الثانية)
شركة نفط الشمال
(حامل الترخيص)
مجموعة سونانغول
(مشغل، 75%)
شركة نفط البصرة
(شريك حكومي25%)

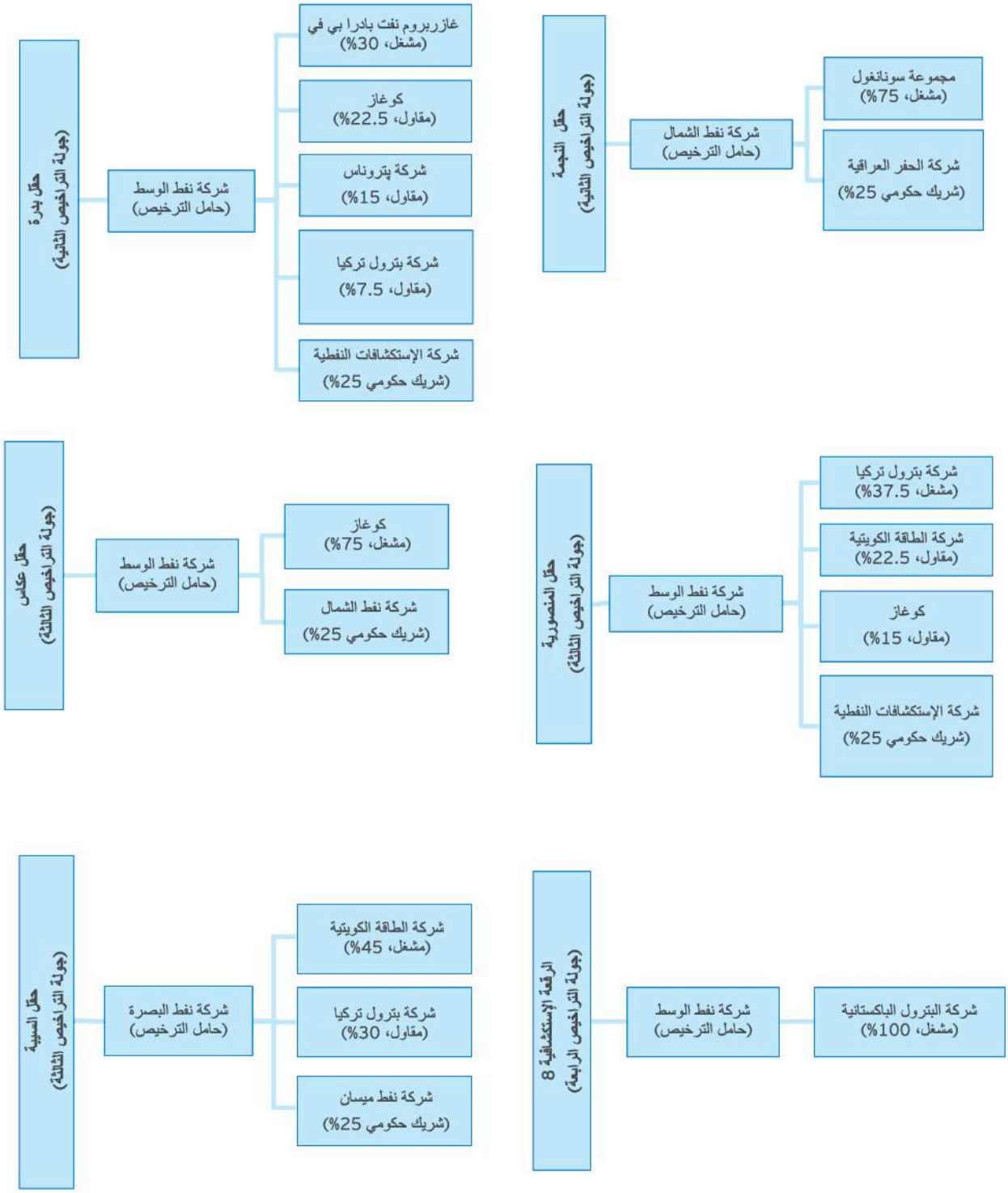
حقل بدرة
(جولة التراخيص الثانية)
شركة نفط الوسط
(حامل الترخيص)
غازربروم نفت بادرا بي في
(مشغل، 30%)
كوغاز
(مقاول، 22.5%)
شركة بتروناس
(مقاول، 15%)
شركة بترول تركيا
(مقاول، 7.5%)
شركة الإستكشافات النفطية
(شريك حكومي 25%)
حقل النجمة
(جولة التراخيص الثانية)
شركة نفط الشمال
(حامل الترخيص)
مجموعة سونانغول
(مشغل، 75%)
شركة الحفر العراقية
(شريك حكومي 25%)
حقل عكاس
(جولة التراخيص الثالثة)
شركة نفط الوسط
(حامل الترخيص)
كوغاز
(مشغل، 75%)
شركة نفط الشمال
(شريك حكومي 25%)
حقل المنصورية
(جولة التراخيص الثالثة)
شركة نفط الوسط
(حامل الترخيص)
شركة بترول تركيا
(مشغل، 37.5%)
شركة الطاقة الكويتية
(مقاول، 22.5%)
كوغاز
(مقاول، 15%)
شركة الإستكشافات النفطية
(شريك حكومي 25%)
حقل المسيبة
(جولة التراخيص الثالثة)
شركة نفط البصرة
(حامل الترخيص)
شركة الطاقة الكويتية
(مشغل، 45%)
شركة بترول تركيا
(مقاول، 30%)
شركة نفط ميسان
(شريك حكومي 25%)
الرقعة الإستكشافية 8
(جولة التراخيص الرابعة)
شركة نفط الوسط
(حامل الترخيص)
شركة البترول الباكستانية
(مشغل، 100%)

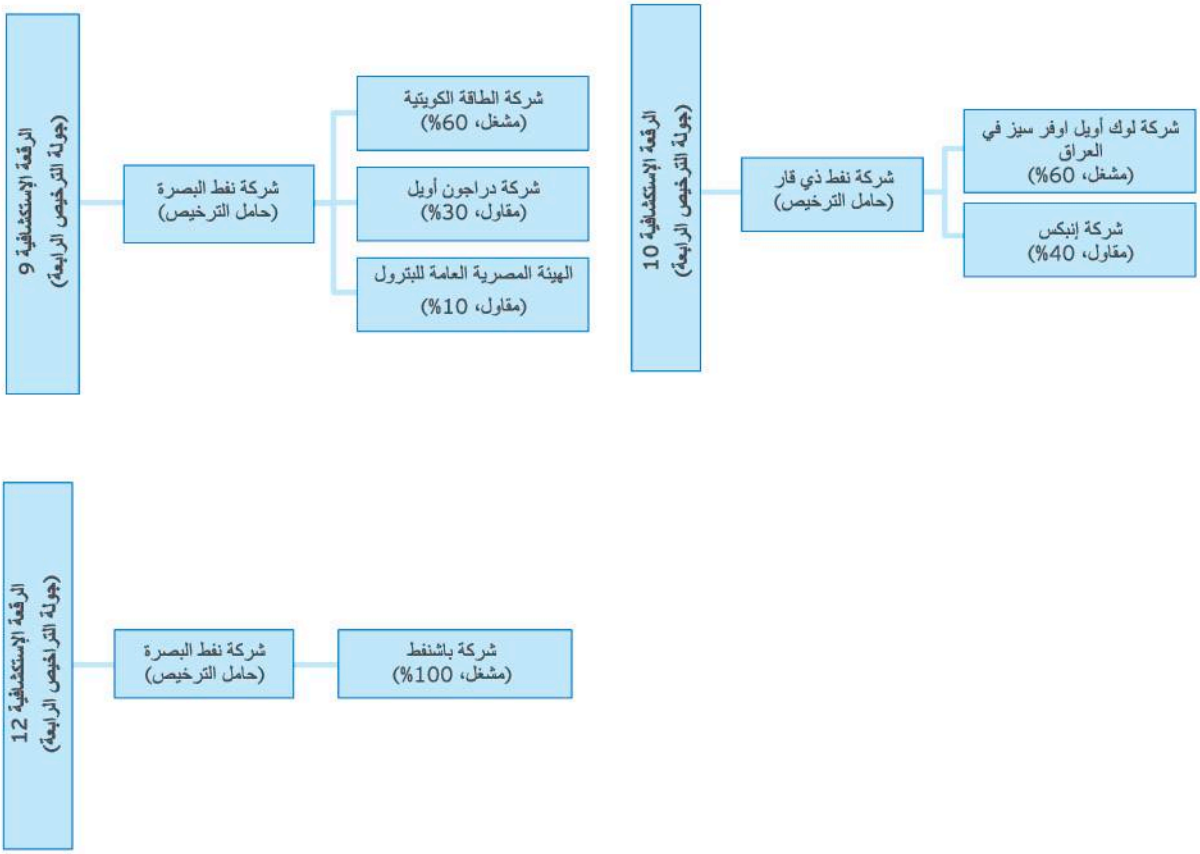

ولدى العراق سجل تراخيص يمكن الوصول إليه عبر موقع مبادرة الشفافية العراقية[6]. ولا توجد سياسة حكومية مكتوبة بشأن الافصاح عن العقود البترولية، إلا أن دائرة العقود والتراخيص البترولية تنشر نماذج العقود بصيغتها النهائية ولكن لا تنشر العقود الموقعة حيث تعد بنودها سرية.

2.2.2 قطاع التعدين والمعادن

لم تعقد وزارة الصناعة والمعادن جولات تراخيص لمنح التراخيص لشركات القطاع الخاص. ووفقاً لوزارة الصناعة والمعادن، فإن قانون الإستثمار رقم 13 لعام 2006 (بصيغته المعدلة) وقانون الإستثمار المعدني رقم 91 لعام 1988 يحكمان الإستثمار في قطاع المعادن في العراق. تعد شركة المسح الجيولوجي والتعدين العراقية مؤسسة تابعة للوزارة ومسؤولة عن إجراء المسوحات الجيولوجية والإستكشافات المعدنية وتشجيع مشاريع التعدين في القطاعين الخاص والعام وإجراء دراسات الأثر البيئي. وتعد مسؤولة أيضا عن تنفيذ قانون الإستثمار المعدني رقم 91 لعام 1988 (بصيغته المعدلة) الذي يوفر عدداً من الفرص الإستثمارية بما في ذلك الإستثمارات في الفوسفات والكبريت الحر والكبريتات ورمل السيليكا والطين الأحمر وصلصال الطابوق وغيرها[7].

[6] http://ieiti.org.iq/ar/listing/reports-and-publications/contracts-licences
[7] http://geosurviraq.iq/Pages?id=1138

3. معدلات الإنتاج والتصدير

3.1 الإنتاج

3.1.1 إنتاج النفط الخام

ينقسم إنتاج النفط الخام في العراق الإتحادي إلى نوعين؛

- إنتاج جولات تراخيص الذي يمثل إنتاج شركات النفط الدولية بموجب عقود الخدمة الممنوحة ضمن جولات التراخيص.
- الإنتاج الوطني الذي يشير إلى إنتاج النفط الخام من حقول النفط التي تديرها شركات النفط الوطنية بشكل مستقل.

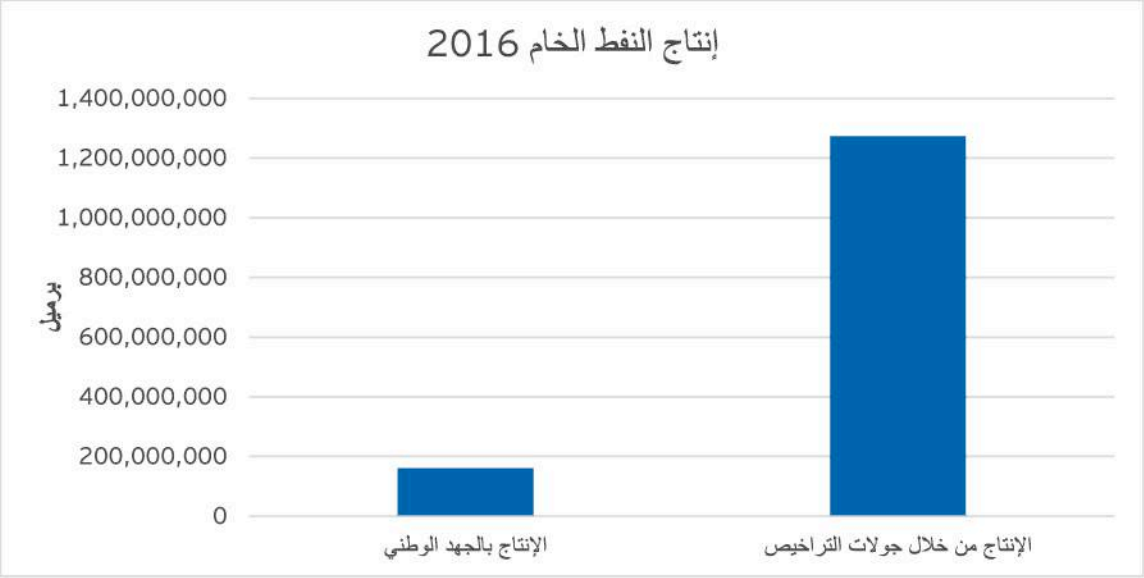

3.1.2 إنتاج الغاز

يتم إستخدام الغاز المنتج محليا (على سبيل المثال؛ من قبل وزارة الكهرباء أو شركات الغاز الوطنية أو للإستخدام الداخلي للشركة) أو يتم حرقه. ولذلك فإن إنتاج الغاز لا يقدم إيرادات مباشرة للحكومة العراقية. ويعرض الرسم البياني التالي إجمالي إنتاج الغاز المرافق وغاز القباب من شركات النفط الوطنية الأربع خلال عام 2016:

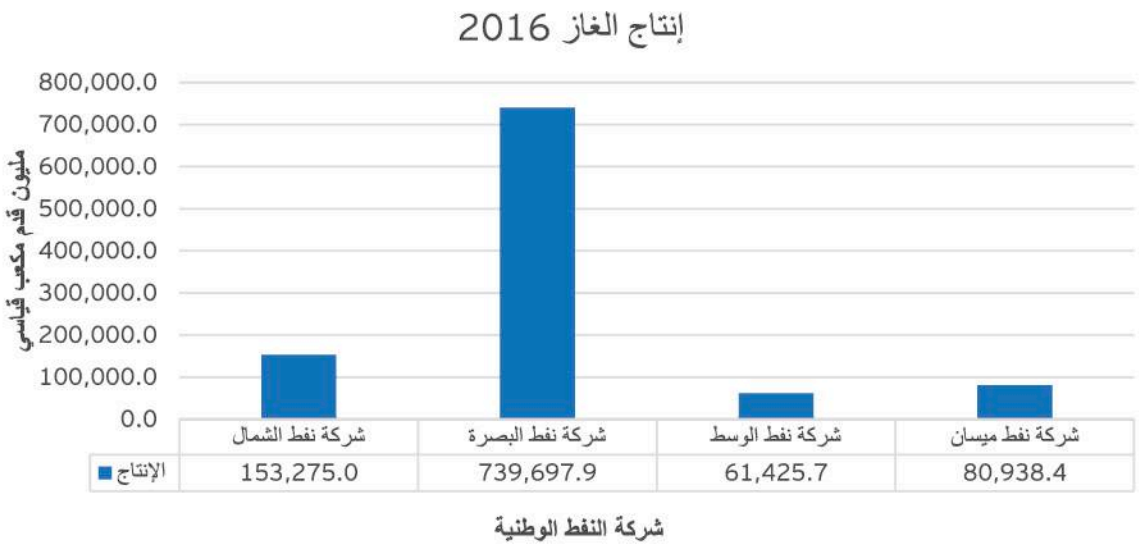

3.2 الصادرات

تشكل الإيرادات المتأتية من صادرات النفط الخام الإيرادات الأهم والأكبر للحكومة العراقية.

يعرض الجدول التالي حجم النفط الخام المستخرج والمصدّر خلال عام 2016، ومعدل الزيادة في كل من إنتاج وتصدير النفط الخام عن عام 2015.

الوصف	2015[8]	2016	معدل الزيادة
إجمالي النفط الخام المستخرج (برميل)	1,278,991,546	1,434,037,313	%12.12
إجمالي النفط الخام المُصدّر (برميل)	1,096,778,861	1,208,443,229	%10.18

[8] تم الحصول على أرقام المقارنة لعام 2015 من تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية في العراق لعام 2015، والذي تم نشره على موقع مبادرة الشفافية العراقية: http://ieiti.org.iq/en/listing/reports-and-publications/annual-report

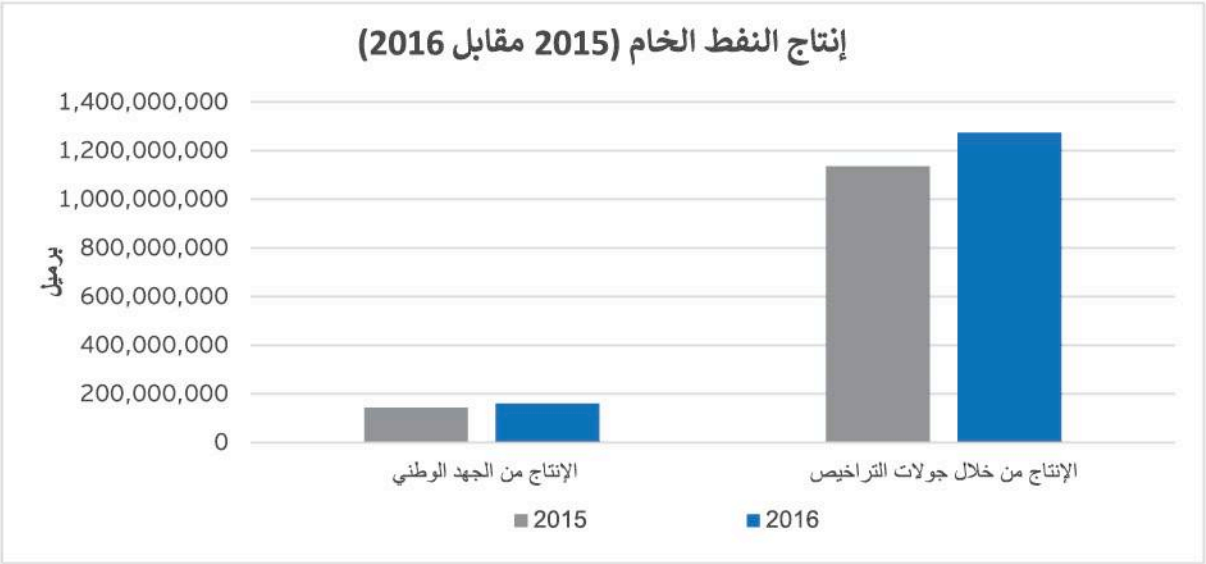

يمر النفط الخام المُصدّر من العراق عبر خط الأنابيب بين العراق وتركيا وموانئ البصرة وجيهان (في تركيا). وتوضح الأرقام التالية حجم الصادرات خلال عام 2016، موزعة حسب المنطقة.

موانئ	أمريكا	أوروبا	الشرق الأقصى
ميناء البصرة	193,273,112	267,880,475	739,797,897
ميناء جيهان	-	7,491,745	-
الإجمالي حسب المنطقة	**193,273,112**	**275,372,220**	**739,797,897**

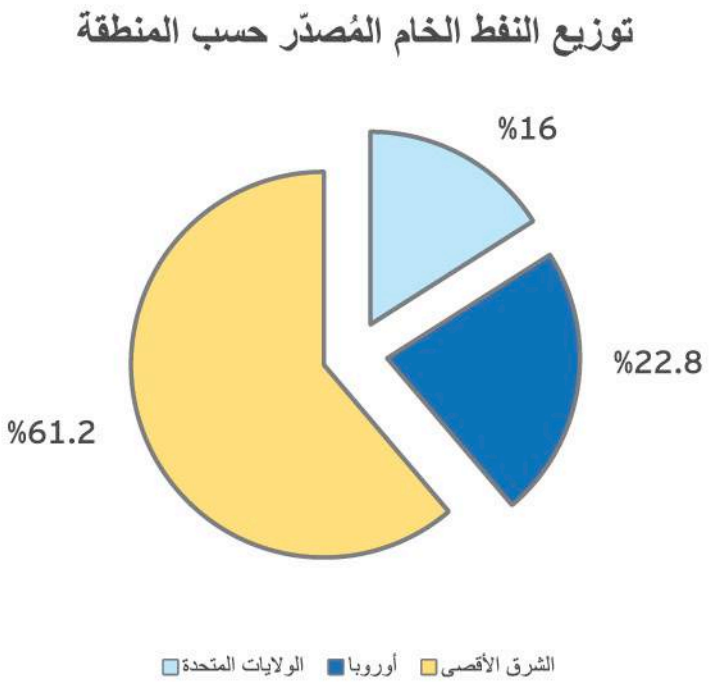

4. تحصيل الإيرادات

4.1 أنواع الإيرادات

تتلقى الحكومة الإتحادية للعراق إيرادات من القطاع الإستخراجي من خمسة مصادر موصوفة كما يلي:

- **إيرادات صادرات النفط الخام:** يكمن أهم مصدر للإيرادات الحكومية من الصناعات الإستخراجية في تصدير النفط الخام الذي يتحقق من خلال شركة تسويق النفط. وتقوم شركة تسويق النفط ببيع النفط الخام إلى 45 شركة دولية نيابة عن الشركات الوطنية المنتجة الأربع. إضافة إلى ذلك، تبيع الشركة النفط الخام لشركات النفط الدولية العاملة في العراق، بموجب عقود جولات التراخيص، بما يعادل ما تكسبه هذه الشركات من خلال الكلف المستردة وأجور الربحية (27 شركة). لذلك تم الإفصاح عن إيرادات صادرات النفط الخام في تقرير المبادرة لعام 2016 مفصل بحسب الشركة (لـ 72 شركة).
- **إيرادات ضريبة الدخل على الشركات:** يتوجب على شركات النفط العالمية العاملة في العراق ضمن جولات التراخيص دفع ضريبة دخل بما يعادل 35% من أجور الربحية المتحققة. تحسب دائرة العقود والتراخيص البترولية ضريبة دخل الشركات لكل حقل، وبالتالي تم عرض مبالغ ضريبة الدخل بشكل منفصل لكل حقل في تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية في العراق لعام 2016.
- **حصة الشريك الحكومي من أجور الربحية في الحقول:** بموجب عقود الخدمة، حيث يحتفظ الشريك الحكومي بحصة من مجموع حصة مشاركة شركة أو تحالف في تراخيص النفط والغاز، وبالتالي يحق للشريك الحكومي الحصول علي حصة من أجور الربحية التي تدفع، وفقاً لحصته من مجموع حصة المشاركة في تراخيص الحقل.
- **حصة الخزينة من أرباح الشركات المملوكة للدولة العاملة في القطاع الإستخراجي للنفط والغاز بنسبة 45%[9]:** يمثل هذا الإيراد قيمة مقبوضات الخزينة من الشركات المملوكة للدولة العاملة في الصناعات الإستخراجية. ولأغراض التقرير، تم تضمين المدفوعات التي قدمتها الشركات المملوكة للدولة العاملة في القطاع الإستخراجي فقط، إلا أن هذا الالتزام يشمل كافة الشركات المملوكة للدولة بموجب القانون (القانون رقم 22 لعام 1997 (بصيغته المعدلة)) والذي بموجبه يتوجب على الشركات المملوكة للدولة أن تدفع 45٪ من الأرباح المتحققة للحكومة المركزية (لوزارة المالية).
- **مكافأة التوقيع:** يتم تحديد مبالغ المكافآت في عقود الخدمة ويتم دفعها بشكل عام خلال فتره محددة من تاريخ نفاذ العقد. لم تكن هناك أي دفعات لمكافأة التوقيع خلال عام 2016.

تتلقى حكومة إقليم كردستان تدفقات الإيرادات التالية:

- إيرادات تصدير النفط الخام
- رسوم الإمتياز (royalties)
- مكافآت (التوقيع والإنتاج وبناء القدرات)
- دفعات بناء القدرات

[9] الإيراد الوحيد الذي تتلقاه الحكومة العراقية من قطاع التعدين هو حصة الخزينة والبالغة ما نسبته 45% من صافي أرباح الشركات المملوكة للدولة العاملة في هذا القطاع

4.2 الأهمية النسبية للإيرادات

وفقاً للمتطلب 4.1 من معايير المبادرة، حدد مجلس أصحاب المصلحة عتبة مادية لاختيار الإيرادات التي سيتم إدراجها في عملية المطابقة. وتماشياً مع العتبات المادية المطبقة في البلدان الأخرى الملتزمة بمعايير المبادرة، حدد مجلس أصحاب المصلحة ما نسبته 2% كعتبة أهمية نسبية، وبالتالي فإن الإيرادات والمدفوعات التي تسهم بنسبة 2% أو أكثر من مجموع الإيرادات التي تتلقاها الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان من قطاعي التعدين والنفط والغاز ستتم مطابقتها.

وبحسب العتبة الأهمية النسبية المحددة، فان مصدر الإيراد الوحيد الذي تمت مطابقته هو إيرادات صادرات النفط الخام المستحصلة من قبل الحكومة الإتحادية. في حين تجاوزت عائدات تصدير النفط الخام المتأتية من إقليم كردستان العتبة المادية التي تبلغ 2%، الا أنه لم يتم عمل مطابقة لهذه الإيرادات في التقرير حيث لم تردنا أي معلومات من حكومة إقليم كردستان أو الشركات العاملة في الإقليم، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل مجلس أصحاب المصلحة والإداري المستقل لتحقيق مشاركة حكومة إقليم كردستان في المبادرة.

وبناء على ذلك، قامت مبادرة الشفافية في العراق بتقديم التنفيذ المعدل إلى المبادرة الدولية، حيث وفي ظل الظروف الحالية لم يتم تقديم أي معلومات من قبل حكومة إقليم كردستان.

4.3 إعداد تقارير الإيرادات ومطابقتها

يعرض الجدول التالي إجمالي الإيرادات التي أعلنت عنها الحكومة الإتحادية العراقية خلال عام 2016:

الإيراد	المبلغ (بالدولار الأمريكي)
إيرادات تصدير النفط الخام	**43,450,607,236**
ضريبة الدخل على الشركات	**534,835,453**
حصة الشريك الحكومي في أجور الربحية	**218,710,583**
حصة خزينة الدولة من أرباح الشركات المملوكة للدولة	**327,493,077**
المجموع	**44,531,646,349**

نتائج عمليات مطابقة البيانات

كما أشير إليه أعلاه، فإن مصدر الإيراد الوحيد الذي تمت مطابقته هو إيرادات صادرات النفط الخام المستحصلة من قبل الحكومة الإتحادية. لقد تم عرض الإيرادات التي لا تتعدى عتبة الأهمية النسبية بتقرير عام 2016 اما من قبل الجهة المستلمة أو من الجهة المسجلة للإيراد.

شركة تسويق النفط (بالدولار الأمريكي)	المشترون (بالدولار الأمريكي)	الفرق (بالدولار الأمريكي)
[10]43,450,607,236	42,107,690,848	1,342,916,388

تم تحديد فرق يبلغ حوالي 1.343 مليار دولار من المطابقة بين البيانات المستلمة من سومو والبيانات المستلمة من مشتري النفط الخام. وقد جرت مراجعة هذه الفروقات اثناء عملية المطابقة وتم عرض النتائج التفصيلية ضمن التقرير، إنّ السبب الرئيسي لهذه الفروقات يعزى إلى عدة أمور مثل غرامات التأخير، إختلاف في تواريخ التسجيل، تسجيل البيانات بحسب الأساس النقدي من قبل بعض الهيئات وعلى أساس الإستحقاق من قبل هيئات أخرى. كشفت عملية المطابقة أيضا عن وجود فروقات في إيرادات صادرات النفط الخام التي لم نتمكن من معرفة أسبابها خلال هذه العملية حتى تاريخ التقرير. وتبلغ هذه الفروقات 20,637,443 دولار أمريكي وتتعلق بفروقات بين المبالغ المعلن عنها من قبل سومو وشركة سوكار وشركة بي بي وشركة بتروتشاينا العاملة في حقل الرميلة.

4.4 إيرادات ومدفوعات أخرى جرت مطابقتها

بالإضافة إلى إيرادات صادرات النفط الخام (المتأتية من الحكومة الإتحادية)، شمل نطاق المطابقة أنواع من المدفوعات الحكومية والتي إعتبرها المجلس ذات أهمية وفائدة للعموم؛ وهي كما يلي:

- التكاليف المستردة
- أجور الربحية
- مدفوعات الخدمة الداخلية

عند اجراء مطابقات للكلف المستردة وأجور الربحية، لوحظ وجود فروقات بين المبالغ المحتسبة من قبل دائرة العقود والتراخيص ومن قبل شركات النفط العالمية حيث قامت دائرة العقود والتراخيص بتزويدنا بالمبالغ الموافق عليها خلال العام والتي قد لا تكون دفعت خلال نفس العام. على الرغم من أن جزءً من الفروقات الظاهرة في مطابقة الكلف المستردة وأجور الربحية لشركة شل مجنون وشركة شل غرب القرنة وشركة بيرتامينا العراق وشركة أوكسيدينتال تعزى للأسباب أعلاه الا أننا لم نتمكن من معرفة العوامل الأخرى التي أدت الى وجود الفروقات الأخرى والبالغة 1,659,091,773 دولار في هذه المطابقة.

[10] المبلغ الذي أبلغت عنه شركة تسويق النفط صافي غرامات التأخير

5. تخصيص الإيرادات

5.1 إيرادات الموازنة الإتحادية

جرى درج جميع إيرادات الدولة في الموازنة الإتحادية بإستثناء الإيرادات المتأتية من مبيعات النفط الخام والغاز الخاصة بإقليم كردستان. رغم أنَّ قانون الموازنة الإتحادية ينص على مساهمة ثابتة من إيرادات تصدير حكومة كردستان العراق للنفط الخام، إلاَّ أنَّ الحكومة الإتحادية لا تحصل على هذه المبالغ فعلياً.

دعا قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لعام 2003 الذي صادق عليه مجلس الأمن بتاريخ 22 أيار 2003 إلى تأسيس صندوق تنمية العراق لإستثمار عوائد تصدير النفط والمنتجات النفطية العراقية. ووفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لعام 2003، يتم إيداع 95% من عائدات تصدير النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في حساب صندوق تنمية العراق. كما يتم إيداع نسبة الـ 5% المتبقية في حساب صندوق الأمم المتحدة للتعويضات.

لم يحول العراق أي مبالغ لصندوق الأمم المتحدة لتعويضات الكويت خلال عام 2016. كان ذلك بسبب إعتماد قرارات لجنة الأمم المتحدة رقم 272 لعام 2014، ورقم 273 لعام 2015، ورقم 274 لعام 2016، والتي بموجبها تم تأجيل التحويلات المستحقة (بنسبة 5% من عائدات تصدير النفط) لصندوق الأمم المتحدة للتعويضات منذ 1 تشرين الأول 2014. وقد وافقت الحكومة الكويتية على تأجيل تلك التحويلات نظراً للظروف الأمنية الصعبة التي يمر بها العراق.[11]

[11] https://uncc.ch/sites/default/files/attachments/81%20close.pdf

5.2 التحويلات المحلية

هناك نوعان من التحويلات المحلية في العراق الإتحادي:

i. **تحويلات برنامج تنمية الأقاليم والمحافظات:** وتمثل المبالغ المخصصة للمحافظات ضمن برنامج تنمية الأقاليم والمحافظات (بما في ذلك محافظات إقليم كردستان العراق) وتوزع تلك المبالغ المخصصة حسب تقدير عدد سكان كل محافظة. تتولى الحكومة المحلية لكل محافظة تنفيذ مشاريع التنمية.

ii. **مخصصات البترودولار:** وتمثل المبالغ المخصصة للمحافظات المنتجة للنفط، حيث تحصل كل محافظة منتجة للنفط على نسبة من كل برميل نفط خام يتم إنتاجه أو تكريره وعن الغاز الطبيعي الذي يتم إنتاجه ضمن حدودها.

المحافظة	ما يعادلها بالدولار الأمريكي[12]					
	مخصصات البترودولار	المبلغ الفعلي المحوّل	المبالغ المخصصة غير المحوّلة	مخصصات تنمية الأقاليم والمحافظات	المبلغ الفعلي المحوّل	المبالغ المخصصة غير المحوّلة
البصرة	195,575,520	135,363,790	60,211,730	620,498,270	4,230,118	616,268,152
المثنى	596,838	-	596,838	28,013,394	-	28,013,394
كربلاء	-	-	-	27,850,106	1,566,620	26,283,486
النجف	2,115,059	-	2,115,059	46,875,668	-	46,875,668
صلاح الدين	-	-	-	40,734,824	13,282,572	27,452,252
نينوى	7,712,585	-	7,712,585	51,897,932	9,263,536	42,634,396
ذي قار	-	-	-	90,766,663	2,634,095	88,132,568
الديوانية	3,015,269	-	3,015,269	49,586,210	793,603	48,792,607
بابل	-	-	-	61,285,068	10,779,176	50,505,892
واسط	-	-	-	84,373,377	2,376,225	81,997,152
الأنبار	4,870,623	-	4,870,623	56,131,076	39,340,102	16,790,974
ديالى	-	-	-	42,741,442	4,956,883	37,784,559
بغداد	16,779,191	-	16,779,191	230,049,365	27,662,100	202,387,265
ميسان	-	-	-	78,408,917	-	78,408,917
كركوك	-	-	-	-	-	-
المجموع	**230,665,085**	**135,363,790**	**95,301,295**	**1,509,212,312**	**116,885,030**	**1,392,327,282**

[12] قدمت وزارة المالية العراقية الأرقام بالدينار العراقي وجرى تحويلها للدولار الأمريكي بإستخدام سعر الصرف المعتمد في الموازنة: كل دولار أمريكي يساوي 1182 دينار عراقي.

6. أثر الصناعات الإستخراجية على الإقتصاد العراقي

تشكل الصناعات الإستخراجية أغلبية الصادرات العراقية وتقدم المساهمة الكبرى في الناتج المحلى الإجمالي للدولة والإيرادات الحكومية.

- **الصادرات:** تشكل صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية ما نسبته 99.79% من إجمالي صادرات العراق لعام 2016، (بإستثناء صادرات إقليم كردستان).[13]
- **الناتج المحلي الإجمالي:** تساهم الصناعات الإستخراجية في العراق من إجمالي التوقعات للناتج المحلي الإجمالي (بحسب تقديرات وزارة التخطيط) لعام 2016 على السعر الحالي بمبلغ 951.5ر361ر61 مليون دينار عراقي والتي تعادل ما نسبته 29.83% من إجمالي الناتج المحلي (بإستثناء إقليم كردستان).[14]
- **الإيرادات الحكومية:** تشكل مساهمة الصناعات الإستخراجية من إجمالي الإيرادات الحكومية ما نسبته 96.7% من الإيراد الحكومي الفعلي (بإستثناء إقليم كردستان)
- **التوظيف في قطاع الصناعات الإستخراجية:**

ويعرض الجدول التالي نسب التوظيف في شركات الصناعات الإستخراجية المملوكة للدولة العاملة في قطاع النفط والغاز في العراق الإتحادي بالمقارنة مع نسب التوظيف الإجمالية في العراق خلال 2016:

نسب التوظيف في الشركات المملوكة للدولة العاملة في قطاع إستخراج النفط والغاز		
#	الشركة	عدد الموظفين
1	شركة نفط الشمال	12,454
2	شركة نفط الوسط	2,711
3	شركة نفط ذي قار	1,907
4	شركة نفط ميسان	4,699
5	شركة نفط البصرة	28,864
6	شركة الإستكشافات النفطية	1,990
المجموع		**52,625**
إجمالي عدد الموظفين في العراق خلال عام 2016[15]		**1,534,094**
نسب التوظيف في الشركات المملوكة للدولة العاملة في قطاع إستخراج النفط والغاز بالمقارنة مع إجمالي نسب التوظيف في العراق خلال 2016		**%3.43**

المصدر: تم الحصول على بيانات التوظيف للشركات المحلية من وزارة النفط

[13] مصدر المعلومات: وزارة التخطيط

[14] مصدر المعلومات: وزارة التخطيط

[15] تم الحصول على إجمالي عدد الموظفين في العراق خلال عام 2016 من وزارة التخطيط من خلال مبادرة الشفافية العراقية

يعرض الجدول أدناه إجمالي نسب التوظيف لدى شركات النفط الدولية في فروعها المحلية في العراق خلال عام 2016.

عدد موظفي شركات النفط الدولية في فروعها في العراق خلال 2016						
اسم الشركة	اسم الحقل النفطي	عدد الموظفين المحليين	عدد الموظفين الأجانب	إجمالي عدد الموظفين	نسبة الموظفين المحليين	نسبة الموظفين الأجانب
شركة الواحة الصينية المحدودة	الأحدب	856	111	967	%88.5	%11.5
بريتش بتروليوم العراق	الرميلة	6,644	441	7,085	%93.8	%6.2
إيني العراق بي في	الزبير	13	379	392	%3.3	%96.7
شركة الغاز الكورية (كوغاز)	عكاس	4	45	49	%8.2	%91.8
بيتروتشاينا	الحلفاية	1,040	404	1,444	%72.0	%28.0
شركة لوك أويل الشرق الأوسط	غرب القرنة - المرحلة 2	630	1,028	1,658	%38.0	%62.0
شركة البترول الباكستانية أسيا أي اند بي بي في العراق	الرقعة الإستكشافية 8	1	3	4	%25.0	%75.0
شركة بترورناس العراق	الغرّاف	338	342	680	%49.7	%50.3
المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري العراق	حقول ميسان	1,570	238	1,808	%86.8	%13.2
شركة الطاقة الكويتية	السيبة	61	11	72	%84.7	%15.3
	الرقعة الإستكشافية 9	53	8	61	%86.9	%13.1
شركة إنبكس	الرقعة الإستكشافية 10	1	1	2	%50.0	%50.0
شركة لوك أويل اوفر سيز	الرقعة الإستكشافية 10	2	37	39	%5	%95
المجموع		**11,213**	**3,048**	**14,261**		

المصدر: البيانات التي تم الحصول عليها من شركات النفط الدولية

7. النتائج والتوصيات

إستندت التوصيات المذكورة في تقرير المبادرة لعام 2016 على ملاحظات مقدمة خلال فترة جمع البيانات والإبلاغ لإعداد التقرير. وركزت التوصيات بشكل رئيسي على تعزيز شفافية الإبلاغ لدى مؤسسات حكومية معينة ورفع الوعي حول أهمية المبادرة ودورها في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع. كما شددت التوصيات على ضرورة بناء وفتح قنوات تواصل مع جميع الشركات الدولية العاملة في قطاع النفط والغاز في العراق بصفتهم مشترين أو مشغلين لمحطات إستخراج النفط بهدف تعزيز كفاءتهم في تقديم البيانات المطلوبة للمبادرة.
وفيما يلي لمحة عامة عن التحديات والتوصيات الرئيسية المذكورة في هذا التقرير:

- عدم التعاون أو الإمتثال الجزئي من قبل عدد من الشركات غير الحكومية التي لديها المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وهذا أدّى الى حدوث تحديات أثناء عملية جمع البيانات.

- عدم تزويدنا بالمعلومات المطلوبة من قبل وزارة الصناعة والمعادن، مثل تفاصيل العقود الموقعة مع شركات القطاع الخاص خلال عام 2016، والمنهجيات المستخدمة للتعاقد مع شركات القطاع الخاص. ويوصى ببذل المزيد من الجهود لزيادة الوعي لدى قطاع التعدين بشأن معايير المبادرة ومتطلبات الإفصاح الخاصة بها.

- على الرغم من ان دائرة العقود والتراخيص البترولية قد أفصحت عن المعايير التقنية والمالية المستخدمة في تقييم الشركات خلال عروض جولات التراخيص، الا أنها لم توضح الأوزان الخاصة بهذه المعايير. بالإضافة إلى ذلك، من خلال عمليات المطابقة لوحظ وجود العديد من التغييرات في حصص التراخيص والتي لم يتم الإفصاح عنها من قبل دائرة العقود والتراخيص البترولية. يوصى بأن تزيد دائرة العقود والتراخيص البترولية من شفافية وشمولية تقاريرها لسد الفجوة بين الإبلاغ الحالي ومتطلبات الإبلاغ الخاصة بمعايير المبادرة.

- يوصى بان تقوم وزارة المالية بزيادة تفاصيل المبالغ المتعلقة بالإفصاح عن التحويلات الوطنية، لتوضيح المخصصات السنوية والمبالغ المدورة من السنوات السابقة.

- يوصى بان تعتمد الشركات الإستخراجية الوطنية العاملة في العراق آلية موحدة في إحتساب تكلفة إنتاج الغاز من قبل الشركات الإستخراجية الوطنية.

إرنست ويونغ | التدقيق | الضرائب | الاستشارات المالية| الخدمات الاستشارية

نبذة عن إرنست ويونغ

إرنست ويونغ هي شركة رائدة عالميًا في مجال التدقيق المالي والضرائب والمعاملات المالية وخدمات الاستشارات. تساعد الآراء الثاقبة وخدمات الجودة التي نقدمها على زيادة الثقة في أسواق رأس المال واقتصاديات العالم. نعمل على تطوير قادة أعمال بارزين يعملون معاً في تنفيذ وعودنا إلى جميع الأطراف المعنية. ومن خلال ذلك، نلعب دورًا هامًا في بناء عالم أفضل للعمل لموظفينا وعملائنا ومجتمعاتنا.

تشير إرنست ويونغ إلى المؤسسة العالمية التي تشمل الشركات الأعضاء في شركة إرنست ويونغ العالمية المحدودة، وهي الشركات التي يتمتع كل منها بكيان قانوني منفصل. إنَّ شركة إرنست ويونغ العالمية المحدودة، وهي شركة بريطانية محدودة، لا تقدم أي خدمات للعملاء. ولمزيد من المعلومات عن الشركة، يُرجى زيارة موقعنا: ey.com. شركة إرنست ويونغ العالمية ©2019
جميع الحقوق محفوظة.

ey.com

www.ieiti.org.iq

IraqiEITI